

كسر القوالب Breaking the mold

#كسر القوالب الناشطون في المجتمع المدني يؤثرون في صنع السياسات في العالم العربي

البلد: تونس

كلمات مفتاحية: أسس وتطور المجتمع المدني التونسي

السياق العام للمجتمع المدني في تونس منتدى البدائل العربي للدراسات

| محمد العجاتي |

الديموقراطيات»، اللتين تعدّان أبرز منظّمتين معارضتين للنظام.

تحديد طبيعة ونوع المجتمع المدني

حالياً، ارتفع عدد منظّمات المجتمع المدني، بشكل سريع، في تونس، وتعدّدت اختصاصاتها ومجالات تدخلها واهتماماتها، وتناولت أبرزها المجالات الحقوقية والثقافية والرياضية والخيرية والإنسانية، بالإضافة إلى المجالين التنموي والفني. وكذلك عرفت تونس خلال فترة ما بعد الثورة حركات اجتماعية وشعبية عديدة، أبرزها حركة الشباب «مانيش مسامح» ضدّ قانون المصالحة الاقتصادية، وحركة «فاش نستناو» ضدّ قانون المالية للعام ٢٠١٨.

أطلقت الثورة التونسية في العام 2011 إمكانات العمل السياسي والحزبي وأيضاً المدني، بحيث شهدت البلاد طفرة غير مسبوقة في انتشار الأحزاب السياسية والجمعيات، وارتفع عددها وزاد عدد المنتسبين إليها والناشطين ضمنها. في الواقع، تأسست أحزاب ذات مرجعيات أيديولوجية مختلفة، من ضمنها القومية والإسلامية والليبرالية واليسارية، ويبلغ عددها اليوم نحو ٢٢٣ حزباً سياسياً. أيضاً نشأت في فترات الانتخابات ائتلافات سياسية مثل الجبهة الشعبية التي تأسست في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وضمّت مجموعة من الأحزاب اليسارية، وكذلك تأسست جمعيات تعنى بكل الشرائح المجتمعية، وارتكزت بغالبيتها على العمل التوعوي والتثقيفي للشباب، وخصوصاً في السنوات الأولى التي تلت الثورة، إذ انخرطت في بلورة مفاهيم عمل الجمعيات والتشبيك والتوعية وترسيخ أسس التطوع والبناء المدني، واستغرقت هذه العملية وقتاً بسبب انعدام خبرة الناشطين ومنع عمل الجمعيات خارج إطار رقابة الدولة والحزب الحاكم في العهد السابق.

إلى ذلك، تحصل الجمعيات في تونس على تمويلها من الحكومة، إذ تخصص اعتمادات لها وتكون على شكل منحة أو مساعدة مالية، بالإضافة إلى التمويل الأجنبي الذي اشترط القانون التونسي على مبدئي الإعلان عنها والشفافية في إنفاقها.

التحديات

يواجه المجتمع المدني التونسي تحديات عديدة ومشاكل تعرقل عمله وهي تتوزع كالآتي:

- مشاكل في التسيير: غياب المهنية عند بعض الجمعيات في التعااطي مع قواعد التسيير، في حين أدى تراخي إدارة الجمعيات في تطبيق القانون إلى انعدام الشفافية ومبادئ الديمقراطية، وهي عوامل تؤثر على عملها وتضعف قدراتها على التأثير.
- مشاكل في التمويل: تعدّ عملية الحصول على التمويل العمومي معقّدة بحيث تعجز العديد من الجمعيات، ولا سيما الجمعيات الناشئة عن متابعتها واحترامها. أمّا التمويل الأجنبي، وعلى الرغم من أهميته في مساعدة الجمعيات لإنجاز مشاريعها، إلّا أنه أدى في بعض الحالات، وتحديدًا حين تكون الجمعيات تابعة لأحزاب، إلى تنفيذ برامج حزبية وتنظيم حملات انتخابية لها، وفي حالات أخرى إلى فرض برامج على الشركاء المانحين.

حتى نهاية العام ٢٠١٨، بلغ عدد الجمعيات في تونس نحو ٢١,١٤٦ جمعية وفقاً لمركز «إفادة للإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق» حول الجمعيات». ويشير هذا العدد المتزايد، باستمرار، إلى الإقبال الكبير على العمل المدني الذي يدل بدوره على الوعي المجتمعي بالمكانة التي يحظى بها المجتمع المدني في تونس بعد الثورة^١.

يتركز حُمس هذا العدد في العاصمة تونس وفقاً للمصدر نفسه^٢، وقد أنشئت غالبيتها بعد الثورة، خصوصاً أن عمل الجمعيات قبل الثورة انحصر في العمل الخيري ضمن مؤسسات تابعة للنظام، وكذلك في «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان» ومنظمة «النساء

^١ مركز إفادة للإعلام والتكوين والدراسات حول الجمعيات / http://www.ifeda.org.tn/lang=ar&ar/index.php?id_page
^٢ مركز إفادة للإعلام والتكوين والدراسات حول الجمعيات / http://www.ifeda.org.tn/ar/lang=ar&ar=index.php?id_page



وضع الحكم والنظام السياسي في البلاد

يتميز النظام السياسي في تونس بانفتاحه على الجمعيات وعدم التضييق عليها، حتى تلك التي تنشط في مجالات تعتبر حساسة بالنسبة إلى المجتمع التونسي مثل حقوق المثليين أو الأقليات العرقية أو الدينية.

الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية في البلاد

احتقان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، بسبب غلاء المعيشة وارتفاع معدّل الفقر والبطالة وعدم تغيّر أوضاع الشباب الذين ثاروا للمطالبة بخلق فرص عمل وتحسين ظروف حياتهم الصعبة وتأمين حقوقهم الأساسية بالعمل والصحة والتعليم والسكن، شكّل دافعاً لإنشاء الجمعيات والحركات الشبابية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين. إلى ذلك، تؤثر مسائل الهوية وحقوق المرأة والحريات على عمل الجمعيات والحركات الشعبية في تونس، وهي طرحت بعد تصدّر الإسلاميين المشهد السياسي في تونس في أعقاب الثورة، وبرزت بشكل كبير للتصدي لبعض الأفكار الرجعية التي طفت على السطح.

حرية التعبير والتنظيمات والتحرّكات

لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني في تونس من دون الحديث عن أهمية حريات التعبير والتنظيم وتكوين الجمعيات التي كفلها الدستور الجديد، وتعدّ مكاسب لا يمكن التراجع عنها، وتعمل الجمعيات على ترسيخها. إلى ذلك، لا يمكن اعتبار أن هناك تقييد لحق التظاهر على الرغم من خضوعه لبعض التضييقات ولجوء السلطة إلى العنف لقمع المتظاهرين.

السياق والأبعاد الإقليمية والمشكلات المحيطة بالبلاد

تترافق العوامل والمعطيات الداخلية التي تحيط بعمل الجمعيات مع عوامل ومعطيات خارجية وإقليمية أبرزها علاقة الجمعيات بالمانحين الدوليين. وتبرز قيود قانونية تحكم هذه العلاقة، إذ على الرغم من إمكانية الحصول على تمويل أجنبي، إلا أن القانون اشترط على مبدئي الإعلان عنها والشفافية في إنفاقها، فيما نصّ الفصل ٣٥ من القانون الأساسي المنظم للجمعيات على أنه «يجوز على الجمعيات قبول مساعدات أو تبرّعات أو هبات صادرة عن دول لا تربطها بتونس علاقات دبلوماسية أو عن منظمات تدافع عن مصالح وسياسات تلك الدول».

إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المناخ المتوافر في تونس يسمح بالوصول والنفوذ إلى المعلومة، ويضمن شفافية ومرونة الإجراءات للحصول على تمويل أجنبي، ما من شأنه أن يقلل المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التمويل خاصة ولا سيما فيما يتعلق بالإرهاب وتبييض الأموال.

- علاقة المجتمع المدني بالحكومة: سجّلت بعض الممارسات الجيدة في فترة ما بعد الثورة، ترتبط بشكل رئيسي بالمقاربة التشاركية للمجتمع المدني في اتخاذ القرارات وصياغة القوانين الدستور، لكنها أصبحت اليوم مهدّدة على الرغم من مأسستها في وزارة معنية بالمجتمع المدني وتطوير خطة «مكلف بمهمة» للتواصل مع المجتمع المدني من خلال الوزارات ورئاسة الجمهورية ومجلس النواب، والذي أصبح تواصلاً صورياً في الكثير من الحالات.

- التحالفات والتشبيك بين الجمعيات: بعد غياب التحالفات والتشبيك بين مكونات المجتمع المدني من أبرز أسباب أفول العلاقة مع الحكومة، لما لذلك من تأثير في الحدّ على قدرة المجتمع المدني على خلق رأي عام مؤثر على أصحاب القرار خلال رسم السياسات العامة.^٣

على الرغم من كلّ هذه التحديات والمشكلات، إلّا أن للمجتمع المدني دور فعّال، حتى اليوم، في دفع عملية الانتقال الديمقراطي وتغيير التشريعات، وكذلك في عملية التنمية بحيث لا يقتصر عمله في هذا الإطار على مستوى واحد بل يشمل مستويات عديدة، بحيث تعمل الجمعيات على زيادة الوعي المجتمعي وتغيير الثقافة السائدة والأفكار والدفع باتجاه التغيير القانوني وإصدار تشريعات جديدة، فضلاً عن العمل مع مؤسسات الدولة في إطار شراكات لتغيير الواقع وتحسينه.

تجدر الإشارة إلى أهمية الدور الذي لعبه المجتمع المدني التونسي، ولا سيّما الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان واتحاد الشغل، في دفع عملية الحوار الوطني، التي جنّبت تونس اضطرابات سياسية إثر اغتيال المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، والتي كادت أن تؤدي بالبلاد إلى دائرة من العنف والحرب.^٤

دفعت المنظّمات العريقة للمجتمع المدني التونسي، وأبرزها اتحاد العام للشغل، نحو التأسيس للحوار الوطني الذي نظم في خضم التنافس على السلطة في العام ٢٠١٣، وضمّ مختلف الأحزاب السياسية، وقد ساهم بشكل رئيسي في تحقيق الاستقرار السياسي وتبني دستور جديد للبلاد في كانون الثاني/يناير من العام 2014.

لقد لعب المجتمع المدني التونسي دوراً أساسياً في عملية الانتقال الديمقراطي، وما زال يسعى لتطوير أساليب عمله ونشاطه للاضطلاع بدور محوري في بناء تونس الديمقراطية والمتقدّمة.

وضع الإعلام والصحافة

ترافقت موجة إنشاء الجمعيات مع تأسيس وسائل إعلامية واتصال عديدة، أبرزها إعلام الجمعيات الذي يغطي نشاطاتها الجمعيات، خصوصاً أن الإعلام الخاص والرسمي تقتصر اهتماماته بالجمعيات خلال بعض المناسبات. من هنا، بعد توفير مناخ سليم لعمل الجمعيات رهناً بالجهات المشاركة والفاعلة في المجالات القانونية والسياسية والتشريعية والقضائية والإدارية، إذ لا بدّ أن يقترن إصلاح القوانين مع مقاربة حقوقية في السياسة التشريعية.

٣ دراسة حول واقع وتحديات المجتمع المدني في تونس <https://bit.ly/3APPiuv>

٤ هالة يوسف مقال بالسفير العربي تحت عنوان «المجتمع المدني التونسي ازدواجية سلطة جديدة»

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنديرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طبقًا واسبقًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.



معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi_aub

@ifi_aub